

دوليات

«الفصائل» تطلق صواريخ... وإسرائيل تقرر الرد بشكل «غير متكافئ»

عباس في القاهرة... ومشعل في طهران

مصر تحذر «الوفود» بضرورة مغادرة غزة قبل الخميس



أولمرت يصرح للصحافة خلال اجتماع حكومته وإلى جانبه ليفني ووزير الدولة أوفد بييرزكل في القدس أمس (أ ب)

عسكري في القطاع دام 23 يوماً. من ناحية أخرى، أكد الرئيس المصري حسني مبارك مجدداً، أمس، رفض بلاده مطالبة البعض بنشر مراقبين أجانب على حدود مصر مع قطاع غزة «أياً كانت المبررات والزرائع»، ولفت إلى أنه رفض محاولات عديدة ومكررة للحصول على موافقة قدم أجنيبة فوق أرض مصر تحت ذرائع ومبررات، وقال: «إن الامن القومي لمصر واجبي المقدس الذي يحظى بالأولوية المطلقة».

مشعل في طهران

في هذه الأثناء، وصل رئيس

عباس في القاهرة

الي ذلك، يلتقي الرئيس الفلسطيني

موسى في الرياض

محمود عباس في القاهرة اليوم، الرئيس المصري لمناقشة الوضع العام في الأراضي الفلسطينية، والجهود التي تبذلها مصر للتهنئة والمصالحة الفلسطينية.

وقال سفير فلسطين في القاهرة ومدنوبها الدائم في الجامعة العربية ويلتقي موسى خلال الزيارة مع العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز ووزير الخارجية سعود الفيصل للبحث في تطورات الأوضاع في قطاع غزة إضافة إلى ما وصلت إليه الجهود العربية لتثبيت وقف إطلاق النار.

(القدس - أ ب، أ ب، رويترز، يو بي آي)

التي تمنع عودة الحياة الطبيعية لسكان الجنوب». وكان الجيش الإسرائيلي ذكر في وقت سابق، أن أربعة صواريخ أطلقتها مقاتلون فلسطينيون من قطاع غزة انفجرت في جنوب إسرائيل من دون أن تسبب ضحايا أو أضراراً.

واعلنت «كتائب شهداء الأقصى»، مجموعات الشهيد ياسر عرفات، مسؤوليتها عن إطلاق صاروخين. وقالت في بيان أنها تمكنت من إطلاق «صاروخين من طراز (ياسر 3) المطور»، موضحة أن «العدو اعترف بالصف وحمد الله تمكن مجاهدونا من العودة إلى قواعدهم بسلام دون أن يصيبهم مكروه».

من جهته، قال وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك إن «حماس عانت من صفة قوية وستعاني مرة أخرى، إلا أن القرار لا بد أن يأخذه المسؤولون، ففي موسم الانتخابات،

حذر رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت أمس، من أن إسرائيل ستترد بشكل «غير متكافئ» على إطلاق الصواريخ الفلسطينية من قطاع غزة، على الرغم من وقف إطلاق النار الذي دخل حيز التنفيذ في 18 يناير الماضي.

وقال أولمرت في بداية الاجتماع الاسبوعي للحكومة: «قلنا أنه إذا أطلقت صواريخ على جنوب البلاد، فسيكون هناك رد إسرائيلي غير متكافئ».

وأضاف: «أعطيت توجيهات إلى الجيش عن طريق وزير الدفاع لإعادة الرد الإسرائيلي بإلائم الظروف، وهذا الرد سياتي في الوقت والمكان والطريقة التي نختارها». وتابع: «لن نقل بالعودة إلى قواعد اللعبة السابقة وستتحرك بشكل سيء إلى التخلص من عمليات الإطلاق هذه

سادت الأجواء الحربية والتهديد والوعيد بالويل والنور وعظائم الأمور على الجلسة العادية للحكومة الإسرائيلية أمس، واجمع كل من أولمرت وليفني وباراك على استخدام الرد «غير المتكافئ» على إطلاق الصواريخ من قطاع غزة، في وقت تستمر الجهود المصرية والعربية في العمل على تثبيت الهدنة الجديدة في القطاع.

ساركوزي يلتقي عباس وحمد بن جاسم وميتشل

باريس - جورج ساسين

يبحث الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي اليوم الوضع في غزة والتحديات الجارية من أجل التوصل إلى مخرج هناك، مع رئيس الحكومة القطرية وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني في قصر الإليزيه. ثم يلتقي رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، كما يجري المسؤولون الفرنسيون وفي مقدمهم وزير الخارجية برنار كوشنير مشاورات مع المبعوث الأميركي إلى الشرق الأوسط جورج ميتشل في أول لقاء بعد تسميته.

ومن المرجح أيضاً أن يستقبل ساركوزي ميتشل رغم أن ذلك ليس مدرجاً على روثانامته الرسمية بعد.

واعتبرت مصادر الخارجية الفرنسية عن ارتياحها لتسمية ميتشل وقيامه بجولة إلى منطقة الشرق الأوسط وإهتمام الرئيس الأميركي باراك أوباما بموضوع السلام في بداية عهده، «الامر الذي يتوافق مع الرغبة التي عبرت عنها في خريطة الطريق ما بين صفحتي الأطلسي التي ناقشها وزراء الخارجية الأوروبيون والتي شجعت الإدارة الأميركية على العمل بسرعة معنا حول الشرق الأوسط».

الي ذلك قالت مصادر فرنسية أخرى: «سنحاول اقتناع ميتشل والإدارة الأميركية بعدم وضع فيتو على المصالحة بين الفلسطينيين كما كان الأمر مع إدارة الرئيس السابق جورج بوش».

حدود غزة «قبة» الوفود العسكرية الغربية

مساع لإطلاق حملة «مطاردة الأنفاق»

إن «E1» هو الممر الذي يصل معاليه أدوميم وهار هتسوفيم في منطقة التلة الفرنسية والشيخ جراح، ولهذا من الضروري أن تكون جزءاً من الدولة» ويقع التجمع الاستيطاني معاليه أدوميم على أراضي بلدة العيزرية، على بعد نحو 14 كم إلى الشرق من حدود ما قبل احتلال عام 1967 ويسكن فيها أكثر من ثلاثين ألف مستوطن. ومن أجل المزيد من دعم التقارب بين كتلة أدوميم والقدس الغربية تقوم إسرائيل بتنفيذ خطة E-1.

وتشمل هذه الخطة بناء مستوطنة جديدة على مساحة 12442 دونماً من الأراضي الفلسطينية في العيزرية والزعيم والطور والعيسوية. ومن المقرر الآن أن تضم هذه المستوطنة 3500 وحدة سكنية (نحو 14500 مستوطن) وقد بدأ فعلاً بناؤها في نوفمبر أدوميم. ويتم استخدام معظم الأراضي لتطوير بنى تحتية بهدف بناء منطقة صناعية وعشرة فنادق ومرافق ترفيهية وأحياء استيطانية.

وستضمن خطة «E1» وكتلة أدوميم سيطرة إسرائيل على الفصل الرئيسي لكل الطرق التي تربط شمال الضفة الغربية بجنوبها، وستقوم عملياً بقطع الضفة الغربية إلى نصفين، كما ستتم خطة «E1» التطوير الفلسطيني للمناطق الفلسطينية التي تشمل أكبر الإمكانات الاقتصادية. وبعد تنفيذ هذه الخطة ستفصل المناطق الفلسطينية في القدس عن بعضها ويبعض إكمال تطوير هذه المنطقة، مما سيهدد قابلية الحياة لدولة فلسطينية عاصمتها القدس.

وكانت سلطات الاحتلال ضمت منطقة «E1» إلى معاليه أدوميم عام 1994، وحظيت خطة البناء في المنطقة على مصادقة اللجنة العليا للمناء عام 1999. في الفترة الانتقالية بين حكومة بنيامين نتانياهو وإيهود باراك، إلا أن البناء يتطلب موافقة وزير الدفاع ورئيس الحكومة، وجمدت بضغط أميركي.

وافتتح في المنطقة ذاتها في مايو الماضي مركز للشرطة، كما أقيمت شبكة شوارع ذات ثلاثة مسارات جغرافياً بين التكتل الاستيطاني الأكبر في الضفة الغربية والمعروف باسم معاليه أدوميم، وصولاً إلى منطقة العيسوية والزعيم والشيخ جراح وجبل الطور وسط مدينة القدس المحتلة، ما يعني فصل القدس نهائياً عن محيطها الفلسطيني من الجهة الشرقية، وتقطيع أوصال الضفة الغربية وفصل القدس عنها كلياً.

وذكرت مصادر إعلامية إسرائيلية أن سلطات الاحتلال استمرت في أعمال البنى التحتية في السنوات الأخيرة حوالي 200 مليون شيكل (50 مليون دولار) تمهيداً لبناء هذا المشروع الضخم، بينما تتواصل عمليات بناء البنى التحتية وشق شبكة شوارع واسعة في منطقة «E1»، التي تهدف إلى فرض وقائع جديدة على الأرض.

وكشفت وسائل الإعلام الإسرائيلية أن بلدية التجمع الاستيطاني معاليه أدوميم تخطط لبناء 3500 وحدة سكنية استيطانية، على أن تكون هذه الوحدات الرد الصهيوني الذي يحول دون تقسيم القدس ويمنع فصل معاليه أدوميم عن القدس.



فلسطينيون يعملون على إعادة ترميم نفق مدمر في بلدة رفح الحدودية أمس (أ ب)

قبل عدة أيام عن وصول رجال أمن مصريين إلى الولايات المتحدة لتلقي تدريبات في مجال مكافحة الأنفاق، والإطاحة على الخيرة الأميركية في ضبط حدودها مع المكسيك.

وتسعى مصر إلى زيادة عدد قواتها الموجودة على الشريط الحدودي لأكثر من 750 جندياً، بمعدات محددة سلفاً في ملح للاقافية «كام ريفيد» تم الاتفاق عليها قبيل رحيل الاحتلال الإسرائيلي عن قطاع غزة عام 2005.

وقالت مصادر مقربة من المباحث التي إجرها المستشار الأمني لرئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت عاموس جلعاد، إن مصر اقترحت زيادة عدد قواتها إلى 2500 جندي، إلا أن إسرائيل اقترحت مضاعفة العدد الحالي فقط ليصل إلى 1500 جندي بسلاح نوعي محدد، يتم نشرهم في الشريط الحدودي مع قطاع غزة فقط مع زيادة الأكمة الأمنية داخل سيناء وتنظيم مطاردات مكثفة لتجار المخدرات والأسلحة وتولي جهاز الاستخبارات المخطط الأمني في سيناء.

روح - سمير شتيوي

شهد الشريط الحدودي الذي يمتد نحو 13 كيلومتراً من ساحل البحر المتوسط شمال مدينة رفح حتى معبر «كرم أبو سالم»، زيارات مكثفة لوفود أوروبية وأميركية للإطلاع على سبل ضبط ذلك الشريط والقضاء على نفرات يمكن من خلالها النفاذ إلى الجانب الفلسطيني من الحدود وتهريب السلاح إلى المقاومة.

صرخات النازحين الجدد تتعالى في غزة



طفل فلسطيني إلى جانب منزله المدمر في جباليا شمال غزة أمس (أ ب)

غزة - سمية درويش

دخل النازحون الجدد في قطاع غزة فصلاً جديداً من المعاناة والتشرد، بعد أن ضمنت المدافع، بينما مازالت رائحة دخان الحرب وغيرها تترك الأنوف، وانقاض المباني المدمرة لم تنثر مكاناً وتنتعج لتخيمة اللجوء في ذات المكان.

ووجد هؤلاء الذين دُمّرت منازلهم خلال عملية «الرصاص المصبوب» التي شنها الجيش الإسرائيلي على غزة في السابع والعشرين من ديسمبر الماضي، أنفسهم أمام معادلة صعبة ورحلة جديدة من التهجير القسري. ويقول مريم الحسومي (43 عاماً) التي هدم منزلها في بلدة بيت لاهيا شمالي القطاع «لـالجريدة»: «أوضاعنا صعبة جداً... مش عارفه وين أروح أنا واطفالي (...) لا يوجد منازل للايجار في غزة، والخيمة لا تقينا من البرد، ولا أحد يهتم بأوجاعنا، وصرخاتنا بقيت محصورة داخل الخيام».

وتفيد منظمات إنسانية ودولية أن عدد النازحين الذين لجأوا إلى مراكز

«عن مصيرهم في رحلة اللجوء الجديدة».

ودعت الحكومة المقالة أمس، جميع أصحاب البيوت المدمرة بالكامل، لتسلم ما تبقى لهم من المبالغ الجمالية لمئحة الإغاثة

والإيواء العاجل لمتضرري العدوان، وحسب وزارة الاتصالات الغزبية، فإن هذه المئحة أقرها مجلس الوزراء في الحكومة المقالة بمبلغ إجمالي قدره 4 آلاف لور كل متضرر.